

مدى تطبيق معيار المراجعة في المصرف التجاري الوطني وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية رقم (2)

د. صلاح الدين أغنية*

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

* البريد الإلكتروني (الباحث المرجعي): drsalahagniah@gmail.com

The extent of application of the Murabaha standard in the National Commercial Bank in accordance with Islamic Accounting Standards No. (2)

Dr. Salah Adeen Aghniah *

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Waleed,
Bani Walid, Libya

Received: 14-03-2025; Accepted: 14-05-2025; Published: 26-05-2025

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصرف التجاري الوطني في ليبيا بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة، من خلال تحليل أثر أربعة متغيرات رئيسية هي: الإفصاح الكامل، وتسجيل المراجعات، والالتزام بشرط تملك السلعة، بالإضافة إلى معوقات التطبيق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة وزعت على عينة مكونة من (201) فرداً من الموظفين والعاملين بالمصرف، ثم تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي أن مستوى الموافقة على العبارات المتعلقة بالإفصاح الكامل، وتسجيل المراجعات، والالتزام بشرط تملك السلعة كان مرتفعاً جداً، مما يعكس إدراكاً عالياً بأهمية هذه الجوانب في التطبيق السليم للمعيار. كما تبين وجود معوقات في التطبيق بدرجة متوسطة، تمثلت أبرزها في ضعف التنسيق بين الإدارات، ونقص الكفاءات المحاسبية المؤهلة. أما نتائج تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط، فقد كشفت عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة وتطبيق المعيار، حيث جاء الإفصاح الكامل كأكثر المتغيرات تأثيراً بنسبة تفسير بلغت (36%)، يليه تسجيل المراجعات (31%)، ثم الالتزام بشرط التملك (20%)، وأخيراً معوقات التطبيق بنسبة (14%).

وتوصي الدراسة بضرورة العمل على تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية، وتطوير نظم المحاسبة بما يتماشى مع متطلبات المعايير الإسلامية، وتكثيف التدريب والتأهيل المهني للكوادر، إضافة إلى تحسين التنسيق بين الإدارات المالية والشرعية داخل المصرف، لضمان التطبيق السليم والكامل لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (2).

الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)، المراجعة، الإفصاح الكامل، تسجيل المراجعات، تملك السلعة، المعوقات، المصارف الإسلامية، المصرف التجاري الوطني، المحاسبة الإسلامية.

Abstract:

This study aimed to identify the extent of the National Commercial Bank of Libya's compliance with Islamic Accounting Standard No. (2) on Murabaha, by analyzing the impact of four key variables: full disclosure, Murabaha recording, compliance with the commodity ownership

condition, and implementation obstacles. The study relied on a descriptive analytical approach. Data were collected using a questionnaire distributed to a sample of (201) bank employees and workers. The data were then analyzed using the SPSS statistical program.

The results of the descriptive statistics showed that the level of agreement with the statements related to full disclosure, Murabaha recording, and compliance with the commodity ownership condition was very high, reflecting a high awareness of the importance of these aspects in the proper implementation of the standard. It also revealed the presence of moderate implementation obstacles, most notably weak coordination between departments and a lack of qualified accounting personnel. The results of the correlation and simple linear regression analysis revealed a statistically significant relationship between the independent variables and the implementation of the standard. Full disclosure was the most influential variable, with an explanation percentage of 36%, followed by Murabaha registration (31%), compliance with the ownership requirement (20%), and finally, implementation obstacles (14%).

The study recommends the need to enhance disclosure and transparency practices, develop accounting systems in line with the requirements of Islamic standards, intensify training and professional qualification of staff, and improve coordination between the financial and Sharia departments within the bank to ensure the proper and full implementation of Islamic Accounting Standard No. (2).

Keywords: Islamic Accounting Standard No. (2), Murabaha, full disclosure, Murabaha registration, commodity ownership, obstacles, Islamic banks, National Commercial Bank, Islamic accounting.

المقدمة

يشهد العالم اليوم اهتماماً متزايداً بالصناعة المالية الإسلامية، نظراً لما تقدمه من حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقادرة على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات دون التعامل بالفوائد الربوية. وقد برزت المصارف الإسلامية كأحد أهم المؤسسات التي تجسد هذا التوجه، من خلال تقديم صيغ تمويلية شرعية متنوعة، يأتي في مقدمتها عقد المراجعة، الذي يُعد من أكثر الصيغ استخداماً وانتشاراً في العمل المصرفي الإسلامي⁽¹⁾.

تُعرف المراجعة؛ بأنها عقد بيع يتضمن إفصاح البائع عن ثمن شراء السلعة مع إضافة هامش ربح معلوم يتفق عليه الطرفان، وتستخدم هذه الصيغة بكثرة في تمويل الأفراد والمؤسسات لشراء السلع والخدمات. ولضمان انسجام هذا التطبيق مع مبادئ الشفافية والعدالة والمساءلة، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) عدداً من المعايير المحاسبية، من بينها معيار المحاسبة الإسلامية رقم (2) الذي ينظم الجوانب المحاسبية للمراجعة ويوضح أسس القياس والإفصاح والعرض المالي لهذه العمليات⁽²⁾.

وعلى الرغم من صدور هذا المعيار وتبنيه من قبل عدد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم، إلا أن مدى التزام المصارف في بعض الدول، مثل ليبيا، بتطبيقه بشكل فعال ما يزال محل

⁽¹⁾Mohammed, N. F., Mohd Fahmi, F., & Ahmad, A. E. (2019). The need for Islamic accounting standards: the Malaysian Islamic financial institutions experience. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 10(1), 115-133.

⁽²⁾أعمار، سميرة عمار عمران. (2017). مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم "2" في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية. *مجلة الأستاذ*، نقابة أعضاء هيئة التدريس، جامعة طرابلس، العدد 12.

تساؤل. فالمصرف التجاري الوطني الليبي، باعتباره من المصارف التي تقدم منتجات إسلامية، يُعد نموذجاً مهماً لدراسة مدى الالتزام بهذه المعايير، خاصة في ظل غياب تشريعات موحدة ملزمة على الصعيد الوطني، وضعف البنية التنظيمية التي تواكب تطورات الصناعة المالية الإسلامية⁽¹⁾.

انطلاقاً مما سبق، يسعى هذا البحث إلى دراسة مدى تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة في المصرف التجاري الوطني الليبي، من خلال تحليل الممارسات المحاسبية والإفصاحية المتعلقة بصيغ المربحة، ومقارنتها بما ورد في المعيار، وذلك بهدف الوقوف على مستوى التوافق أو الانحراف، ورصد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه التطبيق الفعلي في البيئة الليبية.

مشكلة البحث:

يُعد عقد المربحة من أبرز صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، نظراً لسهولة تطبيقه وتوافقه مع متطلبات الشريعة الإسلامية، إلى جانب ملاءمته لمختلف القطاعات الاقتصادية. وتكمن أهمية هذا العقد في كونه يجمع بين تحقيق الربح للمصرف وبين تمويل حاجات العملاء دون مخالفة الضوابط الشرعية، مما جعله يحتل مساحة واسعة من أنشطة المصارف الإسلامية، بل إن بعض المصارف تعتمد عليه بشكل شبه كامل في عملياتها التمويلية⁽²⁾.

وفي ظل الانتشار الواسع لصيغة المربحة، برزت الحاجة إلى تنظيم الجوانب المحاسبية المرتبطة بها، الأمر الذي دفع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) إلى إصدار معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)، الذي يضع إطاراً واضحاً للمعالجة المحاسبية والإفصاح والقياس المتعلق بعقود المربحة، بما يعزز من الشفافية والثقة في البيانات المالية للمصارف الإسلامية.

وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار، إلا أن واقع تطبيقه يختلف من مصرف إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، خاصة في الدول التي لا تُلزم مصارفها الإسلامية بتبني معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة، مثل ليبيا. ويُعد المصرف التجاري الوطني الليبي من المصارف التي تبنت تقديم منتجات إسلامية، ومنها المربحة، إلا أن مدى التزامه بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) لم يتم التحقق منه بدقة في الأدبيات السابقة، ما يثير التساؤل حول مدى التزام هذا المصرف بالمعالجة المحاسبية الصحيحة، ومدى توافق ممارساته الفعلية مع ما ورد في المعيار من توجيهات تفصيلية.

ومن هنا تتبع مشكلة هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يلتزم المصرف التجاري الوطني الليبي بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؟

(¹)Mokal, M. N., Ahmad, Z., Zulfaka, A., & Rifas, A. H. (2024). Murabaha & Tawarruq: An Examination of Issues and Challenges from an Accounting Perspective. *Journal of Islamic Finance*, 13(1), 42-56.

(²) نواتي، أسامة مفتاح. (2016). مدى التزام المصارف الليبية بالمعيار المصرفي رقم (1) المنظم لعمليات المربحة للأمر بالشراء الداخلية ومدى توافقه مع معيار المحاسبة المالية رقم (2): دراسة تطبيقية على المصارف الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد 7.

ويُشتق من هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما مدى التزام المصرف بالإفصاح عن تفاصيل عقود المراجعة وفقاً للمعيار؟
2. هل يعتمد المصرف الأسس المحاسبية الصحيحة في تسجيل المراجعات؟
3. ما أبرز أوجه التوافق أو التباين بين الممارسة المحاسبية الفعلية والمعيار؟
4. ما المعوقات التي تحول دون التطبيق الكامل للمعيار في البيئة الليبية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فيما يلي:

قياس مدى التزام المصرف التجاري الوطني الليبي بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة مدى التزام المصرف بالإفصاح عن تفاصيل عقود المراجعة وفقاً للمعيار.
2. قياس مدى اعتماد المصرف الأسس المحاسبية الصحيحة في تسجيل المراجعات.
3. معرفة أبرز أوجه التوافق أو التباين بين الممارسة المحاسبية الفعلية والمعيار.
4. تحديد المعوقات التي تحول دون التطبيق الكامل للمعيار في البيئة الليبية.

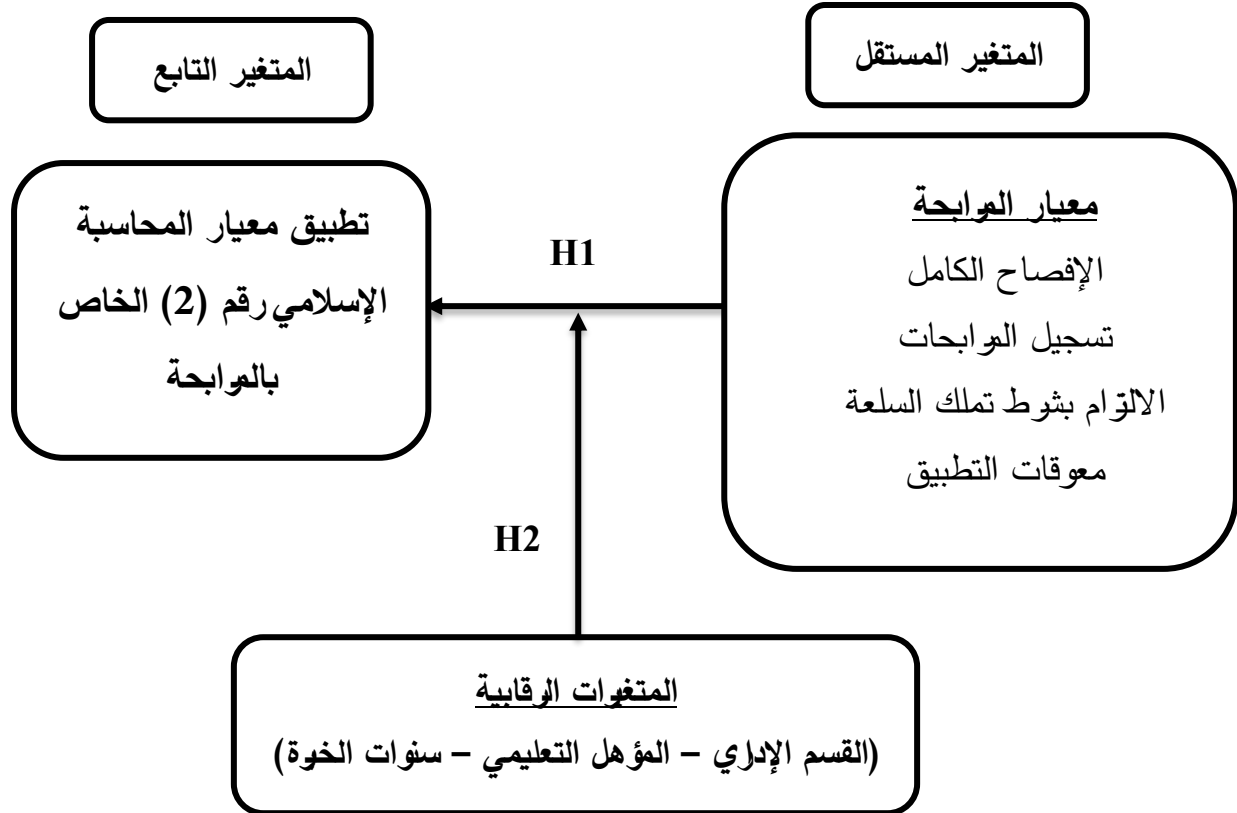
أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته على مستويين أساسيين هما:

- **الأهمية العلمية:** يُسهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، من خلال تسليط الضوء على معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة، والذي لم يحظ بدراسة كافية في البيئة الليبية، كما يعزز من التكامل بين الجانب الشرعي والمحاسبي لعقد المراجعة، وذلك عبر مقارنة النصوص النظرية للمعيار مع التطبيقات الواقعية في المصارف.

- **الأهمية العملية:** يساعد البحث في تحديد مدى التزام المصرف التجاري الوطني بالمعايير الإسلامية، مما يمكن أن يسهم في تطوير سياساته المحاسبية وتحسين مستوى الشفافية في تقاريره المالية. كما يعزز البحث من خلال تقديم توصيات قابلة للتطبيق من جودة الخدمات المالية الإسلامية، ويساعد في بناء ثقة العملاء بالمؤسسات المالية الإسلامية. كما يوفر البحث بيانات وتحليلات يمكن أن تقيد الجهات الرقابية والتنظيمية في تقييم مدى التزام المصارف بالمعايير الدولية الإسلامية، مما يسهم في تعزيز الحوكمة المالية في القطاع المصرفي الليبي. وأخيراً، يساعد البحث في الكشف عن التحديات التي تواجه التطبيق الكامل لمعيار المراجعة في البيئة الليبية، مما يتيح وضع حلول واقعية وملائمة لتجاوز تلك المعوقات.

نموذج البحث:



فروض البحث:

- بناءً على مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافها فإنه يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:
- الفرض الرئيس الأول H1:** يوجد التزام بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراقبة في المصرف التجاري الوطني الليبي.
- ويتم تقسيم الفرض الأول إلى عدد من الفروض الفرعية تتمثل فيما يلي:
- **الفرض الفرعي الأول H1a:** يوجد التزام بالإفصاح الكامل عن تفاصيل عقود المراقبة وفقاً للمعيار في المصرف قيد الدراسة.
 - **الفرض الفرعي الثاني H1b:** يوجد التزام من قبل المصرف بالأسس المحاسبية الصحيحة في تسجيل المراجعات.
 - **الفرض الفرعي الثالث H1c:** يوجد التزام بامتلاك السلعة وحيازتها وتحمل مخاطرها قبل بيعها للعميل في المصرف قيد الدراسة.
 - **الفرض الفرعي الرابع H1d:** توجد معوقات تحول دون تطبيق معيار المراقبة في المصرف قيد الدراسة.

الإطار النظري:

برزت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية كرد فعل طبيعي لتنامي الوعي الإسلامي في المجتمعات الإسلامية، ورغبة الأفراد والمؤسسات في تجنب المعاملات الربوية التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية. فقد ظهرت الحاجة إلى إيجاد مؤسسات مالية تعمل على أسس إسلامية، وتقدم خدمات مصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة، في ظل هيمنة النموذج المصرفي التقليدي القائم على الفائدة⁽¹⁾.

وقد شهدت المصارف الإسلامية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الماضية، سواء من حيث عددها أو تنوع خدماتها أو حجم أصولها. ومع ظهور هيئات رقابية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، أصبح هناك توجه مؤسسي لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي وتوحيد معاييرها. كما انتقلت المصارف الإسلامية من مجرد بدائل محلية إلى مؤسسات منافسة إقليمياً وعالمياً، تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية والتأمينية.

وبناءً على ما تقدم سوف يتناول الباحث بشيء من التفصيل النقاط التالية:

أولاً: مفهوم المربحة:

المربحة من أبرز صيغ التمويل الإسلامي، وأكثرها استخداماً في المصارف الإسلامية، خاصة في مراحل التأسيس أو في البيئات التي تكون فيها ثقافة العمل المصرفي الإسلامي ما تزال في طور النشوء. وقد عرف مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المربحة بأنها: "بيع السلعة في صورتها الأصلية بثمن مشتمل على ربح معلوم متفق عليه بين البائع والمشتري"⁽²⁾.

ثانياً: أنواع المربحة⁽³⁾:

- **المربحة البسيطة (العادية):** هي المربحة التي تتم بين طرفين فقط، حيث يملك البائع السلعة بالفعل، ويعرضها للبيع على أساس التكلفة مضاعفاً إليها هامش ربح. وهذه الصورة لا إشكال فيها شرعاً، وهي قديمة ومعروفة في الفقه الإسلامي.
- **المربحة للأمر بالشراء (المربحة المصرفية):** وهي الصورة الشائعة في التطبيق المصرفي الإسلامي، حيث يقوم العميل (الأمر بالشراء) بطلب شراء سلعة معينة من المصرف، ويتعهد بشرائها منه بعد تملك المصرف لها. فيقوم المصرف بشراء السلعة فعلياً، ثم يبيعها للعميل بهامش ربح معلوم. وتعد هذه الصيغة من أبرز أدوات التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية لتلبية احتياجات الأفراد والشركات بطريقة متوافقة مع الشريعة.

(1) عبدالوهاب، هشام والعزكي، زيد أحمد محمد. (2024). تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية وأثرها على أداء المصارف الإسلامية القطرية: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي. *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث*، أكاديمية التطوير العلمي، العدد 17.

(2) عبدالوهاب، هشام والعزكي، زيد أحمد محمد. (2024). *مرجع سبق ذكره*، العدد 17.

(3) البياقوت، عبدالرحمن فيصل عبدالرحمن. (2019). مدى تطبيق المربحة والمربحة للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

ثالثاً: شروط وأركان المراجعة الشرعية:

لضمان صحة عقد المراجعة، سواء في صورته العادية أو المصرفية، يجب توفر الأركان والشروط الشرعية التالية⁽¹⁾:

أ. الأركان

1. **العقد:** وهو الإيجاب والقبول بين الطرفين.
2. **العاقدان:** وهما البائع والمشتري، ويجب أن تتوفر فيهما أهلية التعاقد.
3. **محل العقد:** وهي السلعة محل المراجعة، ويشترط أن تكون مملوكة للبائع وقت العقد، وأن تكون معلومة للطرفين.

ب. الشروط الشرعية

1. **الملكية الحقيقية:** يجب أن يملك المصرف السلعة أولاً قبل بيعها للعميل، تملكاً شرعياً يترتب عليه ضمان العين ومخاطرها.
2. **خلو العقد من الربا:** فلا يجوز أن يتضمن العقد أية فائدة ربوية، وإنما يتم تحديد الربح كقيمة مقطوعة أو نسبة معلومة.
3. **الشفافية في التكلفة والربح:** على البائع أن يفصح للمشتري عن تكلفة السلعة الحقيقية والربح المضاف.

4. **عدم الجمع بين عقدين:** لا يجوز الجمع بين الوعد بالشراء والعقد الملزم في وقت واحد، ويجب الفصل بين التزام العميل وبين إتمام البيع الفعلي بعد تملك المصرف للسلعة.
5. **أن يكون المبيع مشروعاً:** فلا يجوز أن تكون السلعة محرمة أو ممنوعة شرعاً.

رابعاً: معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة

- **الجهة المصدرة:** هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):

تُعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) منظمة دولية مستقلة، تأسست عام 1991 ومقرها الرئيسي في مملكة البحرين، بهدف تطوير وتنظيم العمل المحاسبي والرقابي في المؤسسات المالية الإسلامية، بما يضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتضم الهيئة في عضويتها عدداً من البنوك الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، وهيئات رقابية، ومؤسسات حكومية وخاصة من مختلف دول العالم الإسلامي. وقد قامت الهيئة منذ تأسيسها بإصدار مجموعة من المعايير التي تغطي الجوانب المحاسبية والشرعية والحوكمة والتدقيق⁽²⁾. من أبرز إنجازات AAOIFI إصدارها لما يزيد عن 100 معيار شرعي ومحاسبي، من أهمها معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)، الذي يختص بتنظيم المعالجة المحاسبية لعمليات المراجعة، والتي تُعد من أكثر صيغ التمويل استخداماً في المؤسسات المالية الإسلامية.

(1) تواتي، أسامة مفتاح. (2016). مرجع سبق ذكره، العدد 7.

(2) Siddiqui, O., Khaleequzzaman, M., & Afzal, M. S. (2022). Accounting for murabahah—reviewing the need for exclusive accounting standards. *NICE Research Journal*, 38-63.

- شرح تفصيلي لمحتوى المعيار رقم (2):

يتناول معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الأحكام المحاسبية الخاصة بـ "المرابحة والمربحة للأمر بالشراء"، ويوفر إرشادات محددة بشأن الاعتراف والإثبات، والقياس، والعرض، والإفصاح عن هذه العمليات في البيانات المالية.

يمكن تلخيص محاور المعيار في النقاط التالية⁽¹⁾:

1. نطاق التطبيق: يطبق المعيار على عمليات المربحة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، سواء كانت هذه العمليات بغرض التمويل أو المتاجرة.

2. مرحلتان أساسيتان في عقد المربحة:

- المرحلة الأولى: قبل البيع، حيث لا يزال المصرف في مرحلة التفاوض أو في طور شراء السلعة، ولا يتم إثبات الإيراد فيها.

- المرحلة الثانية: بعد البيع، وهي المرحلة التي يتم فيها إبرام عقد البيع مع العميل واعتراف المصرف بالإيراد والربح.

3. الاعتراف المحاسبي:

- لا يُعترف بأي إيراد خلال مرحلة التعهد بالشراء، بل يُعترف بالإيراد والربح فقط عند نقل ملكية السلعة إلى العميل.

- يتم قياس السلعة خلال مرحلة الحياة بسعر التكلفة، وتظهر كـ "سلع بغرض البيع".

- بعد البيع، يُعترف بالربح على أساس تاريخ استحقاق الأقساط وليس عند التعاقد بالكامل، خاصة إذا تم البيع بالتقسيط.

4. التصنيف في القوائم المالية:

- تُدرج المربحة للأمر بالشراء ضمن التمويلات المدينة بعد البيع، ويُعرض رصيد الدين القائم كأصل في الميزانية.

- يُفصح عن الأرباح المؤجلة بشكل منفصل، حيث تُخصم من إجمالي رصيد الدين لإظهار صافي القيمة الدفترية.

- أهم بنود الإفصاح والعرض والقياس المحاسبي للمربحة:

يُلزم معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) المؤسسات المالية الإسلامية بعدد من القواعد والإفصاحات المحاسبية الدقيقة لضمان الشفافية والامتثال للشريعة، ويمكن تلخيصها فيما يلي⁽²⁾:

1. القياس المحاسبي:

- يتم قياس الموجودات في المربحة قبل البيع بسعر التكلفة.

- بعد البيع، يتم قياس التمويل بصافي القيمة القابلة للتحصيل، مع مراعاة الربح المؤجل.

(1) الباقوت، عبدالرحمن فيصل عبدالرحمن. (2019). مرجع سبق ذكره.

(2) علي، الصادق محمد آدم. (2017). تطبيق معيار المربحة والمربحة للأمر بالشراء في المصارف: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، السودان، العدد 27.

2. عرض المعلومات:

- يجب عرض رصيد التمويل القائم للمرابحة في بند منفصل ضمن الأصول.
- يتم فصل الأرباح المؤجلة ضمن الخصوم أو كمخصوم من الأصل.
- في حالة وجود تعثر أو تأخير في السداد، يجب تكوين مخصصات وفقاً للسياسات المحاسبية.

3. الإفصاح المطلوب:

- الإفصاح عن سياسات التمويل المتبعة في عمليات المرابحة.
 - الإفصاح عن إجمالي مبلغ التمويل المراجحي، ومقدار الربح المؤجل، والأقساط المستحقة.
 - الإفصاح عن نوع الضمانات المأخوذة من العملاء.
 - الإفصاح عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالمرابحات.
 - في حال وجود أرباح موقوفة نتيجة تعثر السداد، يجب الإفصاح عنها بشكل منفصل.
- ويمثل هذا المعيار خطوة أساسية في تقنين الممارسات المحاسبية للمصارف الإسلامية وتوحيد أساليب المعالجة المالية، بما يعزز الثقة والشفافية في الأداء المالي لهذه المؤسسات.
- من خلال استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالمرابحة، والمعالجة المحاسبية لها وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يتبين أن معيار المرابحة يمثل إطاراً متكاملًا يهدف إلى ضبط الجوانب المحاسبية والشرعية لهذه الصيغة التمويلية، بما يعزز الشفافية والعدالة في عرض البيانات المالية.
- ويرى الباحث أن الالتزام بتطبيق هذا المعيار لا يُعد فقط ضرورة محاسبية، بل يُمثل أيضًا التزامًا شرعيًا وأخلاقيًا، خاصة في بيئة العمل المصرفي الإسلامي التي تسعى للتمايز عن النظام التقليدي القائم على الفائدة. ومع ذلك، يلاحظ الباحث أن التطبيق العملي للمرابحة في بعض المصارف الإسلامية، ومن بينها المصرف التجاري الوطني في ليبيا، قد يشوبه قدر من التفاوت، لا سيما في الجوانب المتعلقة بالإفصاح الكامل، وتسجيل الأرباح، ومدى الالتزام بشرط تملك السلعة وتحمل مخاطرها قبل بيعها للعميل.
- وعليه، فإن الباحث يرى أن هناك حاجة ماسة إلى تقييم مدى التزام المصرف التجاري الوطني بتطبيق هذا المعيار، بما يساعد في كشف أوجه القصور إن وجدت، وتقديم توصيات عملية تساهم في تطوير الأداء المحاسبي والشرعي في المؤسسة محل الدراسة، وضمان توافق ممارساتها مع المعايير المعتمدة دوليًا في مجال التمويل الإسلامي.

الدراسات السابقة:

نتناول فيما يلي مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة وذلك للاستعانة بها في الدراسة الحالية كمايلي:

1. دراسة (نواتي، 2016)⁽¹⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المعالجة المحاسبية لعمليات المراجعة للأمر بالشراء الداخلية المطبقة في المصارف الليبية ومدى مطابقتها للمعالجة المحاسبية لعمليات المراجعة للأمر بالشراء الداخلية حسب المعيار المصرفي رقم (1) المنظم لعملية المراجعة للأمر بالشراء الداخلية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ومدى مطابقة هذا المعيار مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية. وتكون مجتمع الدراسة من مصارف (مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني)، واعتمد على أسلوب المقابلات الشخصية في جمع البيانات. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج كان أهمها: وجود توافق بين المعيار المصرفي رقم (1) ومعيار المحاسبة المالية رقم (2)، كذلك وجود اختلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات المراجعة للأمر بالشراء الداخلية التي تتم بالمصارف الليبية والمعالجة المحاسبية لتلك العمليات حسب المعيار المصرفي رقم (1)، كذلك تبين ضعف دور المصرف المركزي فيما يتعلق بمتابعة تطبيق المعيار المصرفي رقم (1)، مما أدى الى انعدام التوحيد المحاسبي فيما يخص المعالجة المحاسبية لعمليات المراجعة للأمر بالشراء الداخلية بين المصارف الليبية مما يشكل نقاط ضعف في محتوى القوائم المالية للمصارف الليبية، كما أن المصارف الليبية عند تقديمها لخدمات المراجعة للأمر بالشراء الداخلية وفي حالات عديدة عند الشراء تقبل بأي سعر يضعه البائع الأول ولا تقوم بدراسة عروض بشكل فعلي وعملي وبما يضمن القياس الدقيق والمنافس لتكلفة السلعة المشتراة مما يزيد التكلفة على العميل ويجعله محل استغلال، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات حيث ألفت بالمسؤولية على عاتق المصرف المركزي بضرورة الرقابة على المصارف الليبية لضمان تطبيق المعيار المصرفي رقم (1)، كذلك على المصارف الليبية الاهتمام بتدريب العاملين بها على الجانب الفقهي والمعالجات المحاسبية المرتبطة بعمليات التمويل الإسلامي وخاصة فيما يتعلق بعمليات المراجعة للأمر بالشراء الداخلية، كذلك الاستفادة من المؤهلات المتخصصة في هذا المجال من خريجي المالية والمصرفية الإسلامية ومحاولة استيعابها، وتحديد إجراءات رقابية لقياس السعر العادل للبضاعة المشتراة وذلك لرفع المين والاستغلال على العميل.

2. دراسة (علي، 2017)⁽²⁾:

استهدفت هذه الدراسة تحليل مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في السودان بمتطلبات معيار المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، وكذلك معرفة دور بنك السودان المركزي في الرقابة على المصارف الإسلامية عند ممارسة التمويل بالمراجعة والمراجعة للأمر بالشراء. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لصياغة الفروض والاستقرائي لاختبار

(1) نواتي، أسامة مفتاح. (2016). مرجع سبق ذكره، العدد 7.

(2) علي، الصادق محمد آدم. (2017). تطبيق معيار المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء في المصارف: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، السودان، العدد 27.

الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى أنه لم تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في السودان بجميع متطلبات معيار المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية في إيضاحات القوائم المالية، وإنما تلتزم ببعض البنود في إيضاحات القوائم المالية. وعليه أوصت الدراسة المصارف الإسلامية بتطبيق المعالجات المحاسبية للمراجعة والمراجعة للأمر بالشراء وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء.

3. دراسة (أعمار، 2017)⁽¹⁾:

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) بعنوان المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومحاولة تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية في هذه المصارف، والتعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق المعيار. وقد اقتصر عينة البحث على أربعة مصارف تجارية في نطاق مدينة طرابلس وهذه المصارف هي؛ مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، ومصرف الإجماع العربي. وقد تم التوصل إلى أن المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية تتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، إلا أن هذه المصارف تواجهها بعض الصعوبات عند تطبيق المعيار تتمثل في عدم اهتمام إدارات المصارف التجارية المشاركة بضرورة توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) وعدم اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية للمراجعة المصرفية بضرورة التوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، وعدم قدرتهم على تحديدها، ونقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4. دراسة (Al-Sulaiti et al., 2018)⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى امتثال المصارف الإسلامية في البحرين وقطر للإفصاح عن منتجات التمويل الإسلامي الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). واعتمدت الدراسة على الامتثال باستخدام مؤشرات الإفصاح، وتشمل مؤشرات الإفصاح معايير المحاسبة المالية الثلاثة: المراجعة، والمضاربة، والمشاركة. جُمعت البيانات من التقارير السنوية لـ 24 مصرفاً إسلامياً في البحرين وقطر خلال الفترة 2012-2015. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية في البحرين وقطر ملتزمة بمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

(1) أعمار، سميرة عمار عمران. (2017). مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم "2" في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية. *مجلة الأستاذ*، نقابة أعضاء هيئة التدريس، جامعة طرابلس، العدد 12.

(2) Al-Sulaiti, J., Ousama, A. A., & Hamammi, H. (2018). The compliance of disclosure with AAOIFI financial accounting standards: A comparison between Bahrain and Qatar Islamic banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 9(4), 549-566.

الإسلامية (AAOIFI). ومع ذلك، كان هناك مستوى من عدم الامتثال في كلا البلدين. بالإضافة إلى ذلك، وجد البحث أن مستوى الامتثال قد ازداد خلال الفترة 2012-2015، كما سجل معيار المراجعة أعلى متوسط امتثال. علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية في قطر تميل إلى الالتزام بشكل أكبر بالإفصاحات العامة عن المراجعة والمضاربة مقارنةً بالبنوك الإسلامية في البحرين. كما أن نتائج هذه الدراسة ذات أهمية بالغة للبنوك الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وأخيراً، يوصي الباحثون بضرورة إجراء أبحاث مستقبلية لفرض الامتثال لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

5. دراسة (الياقوت، 2019)⁽¹⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية، وبيان أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيقها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة بنوك. أما وحدة المعاينة فقد تكونت من (91) مستجيباً من العاملين في هذه البنوك (المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الدائرة المالية والفروع، والعاملين في دوائر التمويل والاستثمار ومتابعة التسهيلات)، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي إتبع فيها الأسلوب الوصفي التحليلي، واعتمد على نوعين من مصادر جمع المعلومات هما البيانات الثانوية والأولية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن البنوك الإسلامية الكويتية تطبق المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء، وأنها تطبق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (2) عمليات المراجعة الداخلية، وكذلك تطبق عمليات تمويل المراجعة الخارجية للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية، كما تبين أن هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تطبيق المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام قسم الائتمان في البنوك الإسلامية بتوفير الإجراءات اللازمة لضمان شراء البضاعة بثمن المبيع مضافاً إليه هامش ربح محدد حسب سياسة البنك، وقيام البنوك الإسلامية بتنظيم الكمبيالات لتمويل عملية المراجعة وذلك بعد أن يتم استكمال جميع الإجراءات الفنية المتعلقة بصيغة التعاملات التي تتم بالبيع النقدي.

6. دراسة (عبود، 2021)⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معيار المراجعة للأمر بالشراء رقم 1 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، والتعرف على الدور المناط بهيئة الرقابة الشرعية في التحقق من التزام المصرف قيد الدراسة بمعيار المراجعة للأمر بالشراء الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. ولطبيعة الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وتم الاعتماد على إعداد استمارة الاستبيان لجمع البيانات، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة

(1) الياقوت، عبدالرحمن فيصل عبدالرحمن. (2019). مدى تطبيق المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

(2) عبود. خالد صالح. (2021). مدى التزام المصرف الإسلامي الليبي بمعيار بيع المراجعة للأمر بالشراء رقم 1 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، المجلة الليبية للدراسات، العدد 21.

الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المصرف الإسلامي الليبي يقوم بتوجيه الجزء الأكبر من استثماراته في صيغة المراجعة للأمر بالشراء وذلك بسبب أن هذه الصيغة تتميز بارتفاع العائد وانخفاض المخاطر، وهي تعد من الاستثمارات قصيرة الأجل، وأن المصرف قيد الدراسة يطبق معاملات المراجعة للأمر بالشراء على أساس عدم الحصول على وعد من العميل بإتمام العملية، وأيضاً يقوم المصرف بإعلام العميل بالسعر الأصلي للسلعة، ويقوم المصرف بالإفصاح للعميل عن قيمة الربح الذي يحصل عليه، وكذلك يمتلك المصرف السلعة وحيازتها قبل إبرام العقد مع الأمر بالشراء سواء كانت الحيازة فعلية أو حكمية، حيث يتم استلام السلعة من قبل موظف المصرف أو وكيله من مخازن البائع أو المكان المحدد أو من يملك حق التصرف فيها، ويلتزم المصرف قيد الدراسة بعدم زيادة قيمة الربح في حال تأخر العميل عن السداد القسط أو أكثر. وأخيراً، أوصى الباحث بضرورة الاهتمام ببذل المزيد من العناية نحو القيام بتنفيذ صيغ التمويل الإسلامية الأخرى مثل المشاركة والمضاربة والمزارة إلخ، ويجب التأكيد على ضرورة قيام المصرف بمطالبة العميل بدفع الأقساط المتأخرة التي نتجت بسبب عذر قوي كالعجز أو انقطاع الدخل، وذلك كدفعة واحدة، ومراعاة العميل المعسر وإعادة جدولة الأقساط المستحقة عليه أو تأجيلها، ويجب التأكيد على أن تضم لجنة الرقابة الشرعية بالمصرف قيد الدراسة عضواً أو أكثر ممن تتوفر فيهم المؤهلات والخبرات المصرفية والمهنية اللازمة لممارسة دورها الرقابي بشكل أكثر فعالية في كافة مجالات العمل المصرفي الإسلامي.

7. دراسة (Siddiqui et al., 2022) ⁽¹⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى الحاجة إلى معايير إعداد تقارير مالية حصرية للمعاملات المالية الإسلامية، من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لمراجعة الدفع الآجل، كما تُمارس في باكستان. تُقدم الورقة مراجعة الدفع الآجل (البيع الآجل) باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة المالية الإسلامية (IFAS)، وتجمع آراء الخبراء (محاسبين وأكاديميين ومصرفيين إسلاميين) حول مقتطفات من البيانات المالية المُعدّة. تتمحور الآراء حول ثلاث خصائص نوعية للمعلومات المالية (الملاءمة، والتمثيل الصادق، وقابلية المقارنة)، ويُطبق اختبار t لفحص الدلالة الإحصائية لاختلاف الآراء الواردة. وأظهرت النتائج أن درجة الجودة الإجمالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أعلى من معايير المحاسبة الدولية للخصائص النوعية المختارة. ومع ذلك، فإن الاختلاف الملحوظ ليس ذا دلالة إحصائية، مما يدعم إمكانية تحقيق التوافق بين ممارسات المحاسبة الإسلامية والتقليدية للمؤسسات المالية العاملة في باكستان. وأخيراً، أوصى الباحثون بضرورة أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية في باكستان، على غرار ماليزيا، بتكييف إطار عمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكذلك ينبغي نشر دليل شامل للمؤسسات

⁽¹⁾Siddiqui, O., Khaleequzzaman, M., & Afzal, M. S. (2022). Accounting for murabahah—reviewing the need for exclusive accounting standards. *NICE Research Journal*, 38-63.

المالية الإسلامية للمساعدة في تطبيق إطار عمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وضمان عرض متوافق مع الشريعة الإسلامية حيثما يسمح الإطار بأساليب قياس وتقييم بديلة.

8. دراسة (Mokal et al., 2024)⁽¹⁾:

تناولت هذه الدراسة القضايا الحرجة المحيطة بالمعالجة المحاسبية للمرابحة والتورق في نطاق التمويل الإسلامي، كما هدفت إلى اقتراح توصيات لتعزيز معايير المحاسبة المالية الإسلامية، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وابتاع نهج نوعي، أجرت الدراسة تحليلاً مقارناً متعمقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). ومن خلال مراجعة مستفيضة للأدبيات والمعايير المحاسبية ذات الصلة، تقدم الدراسة تقيماً شاملاً للممارسات المعاصرة مقارنةً بمبادئ المحاسبة التي تحددها الشريعة الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن المعالجات المحاسبية للمرابحة والتورق في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تُظهر اختلافات كبيرة، مما يستلزم تقيماً نقدياً لمدى انطباق معايير المحاسبة التقليدية على النماذج المالية الإسلامية، ويتفاهم هذا القلق بتطبيق مبادئ محاسبية موحدة على نموذجين ماليين مختلفين يعملان وفق نماذج متباينة. ومن خلال تحديد أوجه القصور في محاسبة المربحة والتورق، تسهم هذه الدراسة في تطوير وتحسين المعايير المالية الإسلامية.

9. دراسة (عبدالوهاب والعزكي، 2024)⁽²⁾:

هدفت هذه إلى معرفة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المصارف الإسلامية، وتم تحديد عدد من هذه المعايير، وكذا الاستناد إلى عدد من المؤشرات لقياس أداء مصرف قطر الإسلامي كدراسة حالة. وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف قطر الإسلامي يعتمد في إعداد التقارير المالية والمحاسبية على المعايير المحاسبية المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي، وأظهرت النتائج التزام المصرف بمعايير المربحة والمربحة بالأمر بالشراء، معيار الإجارة المنتهية بالتملك، كما أظهرت نتائج تحليل القوائم تحقيق أداء جيد للمصرف وارتفع معدل الربحية. وأخيراً، توصي الدراسة بالتنوع في صياغة التمويل الإسلامية الأخرى لاسيما المشاركة والمضاربة.

■ التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتبين أن هناك اهتماماً واضحاً بتقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، لاسيما معيار المربحة والمربحة للأمر بالشراء، سواء

(¹)Mokal, M. N., Ahmad, Z., Zulfaka, A., & Rifas, A. H. (2024). Murabaha & Tawarruq: An Examination of Issues and Challenges from an Accounting Perspective. *Journal of Islamic Finance*, 13(1), 42-56.

(²)عبدالوهاب، هشام والعزكي، زيد أحمد محمد. (2024). تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية وأثرها على أداء المصارف الإسلامية القطرية: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي. *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث*، أكاديمية التطوير العلمي، العدد 17.

من خلال تحليل الإفصاح المحاسبي، أو التحقق من المطابقة مع المعايير المحلية والدولية، أو دراسة الأثر على الأداء المصرفي. ويمكن تصنيف الدراسات إلى عدة اتجاهات:

- دراسات ركزت على مدى الالتزام بتطبيق معيار المراجعة مثل دراسة (علي، 2017) و(أعمار، 2017)، والتي كشفت عن وجود جزئي في تطبيق المعيار أو بعض الصعوبات في التطبيق داخل المصارف الإسلامية.

- دراسات قارنت بين المعايير المحلية والدولية مثل دراسة (تواتي، 2016) و(Siddiqui et al., 2022)، والتي أظهرت تباينات أو تقاربات في المعالجة المحاسبية، وأشارت إلى الحاجة إلى توحيد الإطار المحاسبي بما يحقق الملاءمة والتمثيل الصادق للمعاملات الإسلامية.

- دراسات تناولت الجوانب الرقابية والتطبيقية مثل (عبود، 2021) و(Al-Sulaiti et al., 2018)، والتي شددت على أهمية دور الجهات الرقابية، ومجالس الرقابة الشرعية، في التحقق من الالتزام بالمعايير.

- دراسات حديثة هدفت إلى تطوير المعايير مثل (Mokal et al., 2024)، حيث سلطت الضوء على الفجوات بين ممارسات التمويل الإسلامي والمعايير الدولية، واقترحت تطوير نماذج متخصصة وأكثر توافقاً مع الشريعة الإسلامية.

- بوجه عام، ركزت معظم الدراسات على تحليل مدى التوافق بين التطبيق العملي في المصارف وبين المعايير، أو على قياس أثر المعايير المحاسبية الإسلامية على الأداء أو جودة التقارير المالية، مع تكرار الإشارة إلى صعوبة التطبيق، نقص الكوادر المتخصصة، وضعف الرقابة أحياناً.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة أنها تتناول مدى تطبيق معيار المراجعة في المصرف التجاري الوطني بليبيا وفقاً لمعيار المحاسبة الإسلامية رقم (2)، مع التركيز على الواقع الليبي تحديداً في مصرف تجاري وطني رائد، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل مفصل أو تطبيقي، كما تسعى هذه الدراسة إلى دمج البعدين المحاسبي والشرعي من خلال تحليل مدى التزام المصرف من جهة، ودور الرقابة الشرعية من جهة أخرى، في حين أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجانب المحاسبي فقط أو لم تتناول مصرفاً بعينه.

اختبار الفروض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

- منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أكثر المناهج ملاءمةً في الدراسات المحاسبية، حيث يهدف إلى وصف الواقع الفعلي لتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة في المصرف التجاري الوطني، وتحليله من خلال البيانات الميدانية التي تم جمعها من العاملين بالمصرف.

- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين في المصرف التجاري الوطني - ليبيا، ممن لهم علاقة مباشرة بعملية التمويل بالمربحة، سواء في الإدارة المالية، أو إدارة التمويل الإسلامي، أو أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي والشرعي. وتأسيساً على حجم المجتمع فسوف يعتمد البحث على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، حيث ستقوم إدارة الموارد البشرية بالمصرف التجاري الوطني بإرسال استمارات الاستبيان من خلال رابط إلكتروني (Google Forms) إلى جميع العاملين بالمصرف.

- أداة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استمارة استبيان موجهة للعاملين في الإدارات المالية والشرعية والرقابية في المصرف التجاري الوطني، وذلك لقياس مدى تطبيق معيار المربحة وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). وقد تضمنت استمارة الاستبيان 4 محاور مقسمة كالاتي؛ الإفصاح الكامل مكونة من (5) عبارات، وتسجيل المربحات مكونة من (5) عبارات، والالتزام بشرط تملك السلعة مكونة من (5) عبارات، ومعوقات التطبيق مكونة من (5) عبارات.

- مصادر جمع البيانات:

- المصادر الأولية: يتم استخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية للبحث من أجل جمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي للبحث، وتستخدم الاستمارة كأداة للبحث لموائمتها موضوع البحث وقابليتها للتعميم، وقدرتها على خدمة أهداف البحث. ويتم تطوير الاستمارة وبناء فقراتها بالاستعانة بالدراسات السابقة والأبحاث والمقالات العلمية التي تتناول نفس متغيرات البحث.

- المصادر الثانوية: يتم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للبحث من الكتب والدوريات والدراسات السابقة، والبحوث العربية والإنجليزية المنشورة فيها، وكذلك المصادر الإلكترونية في مواقع الانترنت.

- محاور البحث:

يتضمن البحث 4 محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: الإفصاح الكامل: ويشتمل على 5 عبارات:

1. يتم الإفصاح عن شروط عقد المربحة بشكل واضح في التقارير المالية.
2. يتم الإفصاح عن هامش الربح بشكل مستقل عن سعر شراء السلعة.
3. يتضمن التقرير المالي إفصاحاً عن المخاطر المتعلقة بعمليات المربحة.
4. يتم الإفصاح عن أي تأجيل أو تعثر في سداد أقساط المربحة.
5. يتوافق الإفصاح المحاسبي مع متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2).

المحور الثاني: تسجيل المربحات: ويشتمل على 5 عبارات:

1. يتم تسجيل عمليات المربحة وفقاً للأسس المحاسبية الإسلامية.

2. يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن المراجعة عند تحقق التملك الحقيقي.
3. يتم إثبات قيمة السلعة أولاً في الحسابات قبل بيعها للعميل.
4. المعالجة المحاسبية تتضمن فصل التكاليف عن الأرباح بدقة.
5. يتم استخدام النظام المحاسبي بطريقة تساعد على تسجيل عمليات المراجعة بشكل شفاف.

المحور الثالث: الالتزام بشرط تملك السلعة: ويشتمل على 5 عبارات:

1. يلتزم المصرف فعلياً بتملك السلعة قبل بيعها للعميل.
2. يتم استلام السلعة واستكمال إجراءات التملك قبل إبرام عقد المراجعة.
3. يتم تحميل المصرف مخاطر السلعة خلال فترة تملكه لها.
4. يوجد توثيق رسمي يفيد بانتقال ملكية السلعة للمصرف قبل إعادة بيعها.
5. تتم مراجعة التزام المصرف بتملك السلعة من قبل الإدارة الشرعية.

المحور الرابع: معوقات التطبيق: ويشتمل على 5 عبارات:

1. هناك نقص في الكوادر المؤهلة لتطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي.
2. ضعف التنسيق بين الإدارة المالية والإدارة الشرعية يعيق التطبيق السليم.
3. النظام المحاسبي الحالي لا يدعم متطلبات معيار المراجعة.
4. توجد صعوبات في التحقق من تملك المصرف الفعلي للسلعة.
5. عدم وجود رقابة كافية على الإفصاح المحاسبي لعمليات المراجعة.

- الأساليب الإحصائية:

تهدف عملية التحليل الإحصائي للبيانات إلى التحقق من جودة المقاييس المستخدمة للتعبير عن المتغير محل البحث، ويبدأ باختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق محتوى استقصاء البحث، والاتساق الداخلي لدراسة العلاقة بين إجمالي البعد بأبعاده الفرعية، وكذلك الإحصاء التحليلي متمثلاً في استخدام معامل ارتباط بيرسون، لقياس اتجاه العلاقة وقوتها، وأخيراً تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس اختبار فروض الدراسة.

- تحليل الثقة:

يندرج مفهوم الثقة إلى الدرجة التي يتمتع بها المقياس المستخدم في توفير نتائج متسقة في ظروف متنوعة ومستقلة لأسئلة متعددة ولكن لقياس نفس الخاصية أو الظاهرة محل الدراسة وباستخدام نفس مجموعة المستقصى منهم.

تعد طريقة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha أكثر الطرق التي يتم الاعتماد عليها في تقييم الثقة والثبات نظراً لأنها على درجة عالية من الدقة من حيث قدرتها على قياس التوافق أو الاتساق بين المحتويات المتعددة للمقياس المستخدم، ويعمل هذا المقياس على قياس عدة معاملات ارتباط ثم حساب متوسطها الحسابي وكلما اقتربت من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على ارتفاع درجة الثبات الخاصة بالاتساق الداخلي

في عملية القياس للظاهرة محل الدراسة ويعد 0.80 ذو مستوى متميز من الثقة وكذلك يعد (0.50-0.60) مقبولاً في الدراسات الاستكشافية، ويتم تحديد المعامل الكلي للارتباط بين بنود المقياس Item Total Correlation وهو يشير إلى معامل ارتباط كل بند بالمعامل الإجمالي للارتباط بحيث يعكس كل عامل من العوامل قدرته على قياس الظاهرة محل الدراسة ومدى اتساقه مع غيره من باقي البنود في نفس الموضوع ويجب استبعاد البنود ذات معاملات الارتباط المنخفضة لأنها تدل على مستوى ثقة وثبات منخفض خاصة إذا كان العدد المستخدم منها لقياس موضوع محدد كبير نسبياً.

جدول (1) اختبار الثقة والثبات Cronbach's Alpha.

المتغيرات الكامنة	البنود	معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha	المعامل الكلي للارتباط
الإفصاح الكامل	Q1	0.780	0.392
	Q2	0.762	0.472
	Q3	0.767	0.526
	Q4	0.758	0.579
	Q5	0.721	0.299
تسجيل المراجعات	Q6	0.734	0.386
	Q7	0.772	0.312
	Q8	0.741	0.371
	Q9	0.805	0.460
	Q10	0.811	0.633
الالتزام بشرط تملك السلعة	Q11	0.788	0.679
	Q12	0.785	0.712
	Q13	0.794	0.691
	Q14	0.791	0.700
	Q15	0.790	0.702
معوقات التطبيق	Q16	0.787	0.697
	Q17	0.738	0.510
	Q18	0.763	0.649
	Q19	0.771	0.541
	Q20	0.780	0.552
معامل كرونباخ ألفا الكلي Cronbach's Alpha		0.7719	

أظهرت نتائج اختبار الاتساق الداخلي باستخدام معامل كرونباخ ألفا أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغ متوسط معامل كرونباخ ألفا لأبعاد الدراسة السبعة نحو (0.7719)، وبالتالي يتضح أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لجميع المتغيرات أعلى من 0.70 ومن ثم توجد درجة ثقة وثبات عالية، خاصة الاتساق الداخلي في عملية القياس للظاهرة محل البحث، كما يتضح أن معاملات الارتباط لجميع المتغيرات الكامنة تجاوزت الحد الأدنى المقبول؛ مما يشير إلى قوة وقدرة هذه البنود على قياس الخاصية موضوع القياس. وتعكس هذه النتيجة أن الأداة المستخدمة قادرة على قياس المتغيرات البحثية بدرجة موثوقة

جيدة، مما يضفي مصداقية على التحليلات الإحصائية والاستنتاجات التي سيتم استخلاصها لاحقاً من البيانات.

- توصيف عينة البحث:

توصيف عينة البحث وفقاً للخصائص الديموغرافية للعينة كما يلي:

أولاً: القسم الإداري:

جدول رقم (2) توصيف عينة البحث وفقاً لمتغير "القسم الإداري"

الترتيب	النسبة	العدد	المتغير
4	14.4	29	الإدارة المالية
2	25.9	52	الرقابة الشرعية
1	56.7	114	التمويل الإسلامي
3	3.0	48	أخرى
-	100	201	الإجمالي

يتضح من الجدول أن قسم التمويل الإسلامي يمثل النسبة الأكبر من عينة الدراسة بنسبة 56.7%، ما يعكس صلة هذا القسم المباشرة بموضوع المراجعة ومعاييرها. يليه قسم الرقابة الشرعية بنسبة 25.9%، وهو ما يدل على أهمية دور الرقابة في متابعة الالتزام بالضوابط الشرعية. في حين جاءت الإدارة المالية بنسبة أقل بلغت 14.4%، مما يشير إلى مشاركتها في الجوانب المحاسبية. أما الأقسام "الأخرى" فمثلت 3.0% فقط، وهو تمثيل محدود يعزز تركيز الدراسة على الأقسام ذات العلاقة المباشرة بالموضوع.

ثانياً: المؤهل التعليمي:

جدول (3) توصيف عينة البحث وفقاً لمتغير "المؤهل التعليمي".

الترتيب	النسبة	العدد	المتغير
4	56.71	114	بكالوريوس
2	28.86	58	ماجستير
1	14.43	29	دكتوراه
-	100	201	الإجمالي

تشير نتائج الجدول إلى أن غالبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة بلغت 56.71%، مما يدل على أن أكثر من نصف المشاركين ينتمون إلى فئة الحاصلين على المؤهل الجامعي الأول، وهي شريحة واسعة تُعد أساس الكوادر الوظيفية في المؤسسات. يليهم الحاصلون على درجة الماجستير بنسبة 28.86%، مما يعكس وجود تمثيل جيد لفئة المؤهل العالي. أما الحاصلون على درجة الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم 14.43%، وهو ما يشير إلى وجود نخبة من ذوي الكفاءات العلمية المتقدمة، مما يعزز من قيمة الرؤى المتخصصة داخل عينة البحث.

ثالثاً: سنوات الخبرة:

جدول (4) توصيف عينة البحث وفقاً لمتغير "سنوات الخبرة".

الترتيب	النسبة	العدد	المتغير
3	15.4	31	أقل من 5 سنوات
1	42.3	85	5-9 سنوات
2	37.8	76	10-14 سنوات
4	4.5	9	15 سنة فأكثر
-	100	201	الإجمالي

تشير نتائج الجدول إلى أن الفئة الغالبة من أفراد العينة تقع ضمن فئة "5-9 سنوات" من الخبرة، بنسبة 42.3%، مما يدل على أن أغلب المشاركين يتمتعون بخبرة عملية متوسطة تمكنهم من تقديم آراء مدروسة ومبنية على معرفة عملية مناسبة. تليها فئة "10-14 سنة" بنسبة 37.8%، مما يعكس مشاركة كبيرة لأفراد ذوي خبرة طويلة نسبياً، قد تُثري الدراسة بوجهات نظر ناضجة. بينما شكّلت فئة "أقل من 5 سنوات" نسبة 15.4%، وهي نسبة تعكس وجود عدد لا بأس به من العاملين الجدد، في حين كانت أقل نسبة من نصيب فئة "15 سنة فأكثر" بواقع 4.5% فقط، ما يشير إلى محدودية تمثيل أصحاب الخبرة العالية ضمن العينة.

- الإحصاء الوصفي لمحاور البحث:

فيما يلي نتناول المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات الدراسية، حيث يتضح من بيانات الجداول الخاصة بتلك الأبعاد، العبارات التي حازت على أعلى درجات الأهمية، وأقل درجات الأهمية، وذلك وفقاً لاستجابات مفردات عينة البحث، ثم يتضح بالنسبة لكل بعد الاتجاه العام لاستجابات مفردات البحث، بالنظر إلى نسبة معامل الاختلاف، والتي معادلتها الآتي: (الانحراف المعياري ÷ المتوسط الحسابي × 100)، طبقاً لأبعاد البحث (مدى تطبيق معيار المربحة في المصرف التجاري الوطني وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية رقم (2)).

وكما قلت قيمة معامل الاختلاف كان أفضل، حيث إن هذا يدل على تجانس إجابات مفردات العينة، والعكس صحيح، ومن ثم فإن رقم 1 في الترتيب أقل اختلافاً أكثر اتفاقاً؛ لأنه أقل في التشتت النسبي في الآراء.

أولاً: الإحصاء الوصفي لعبارات الإفصاح الكامل، ويشتمل على 5 عبارات:

جدول (5) الإحصاء الوصفي لعبارات "الإفصاح الكامل" (ن=201).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الموافقة
1	يتم الإفصاح عن شروط عقد المراجعة بشكل واضح في التقارير المالية.	4.33	0.82	3	مرتفع جداً
2	يتم الإفصاح عن هامش الربح بشكل مستقل عن سعر شراء السلعة.	4.30	0.85	4	مرتفع جداً
3	يتضمن التقرير المالي إفصاحاً عن المخاطر المتعلقة بعمليات المراجعة.	4.37	0.76	2	مرتفع جداً
4	يتم الإفصاح عن أي تأجيل أو تعثر في سداد أقساط المراجعة.	4.40	0.73	1	مرتفع جداً
5	يتوافق الإفصاح المحاسبي مع متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2).	4.25	0.87	5	مرتفع جداً
المتوسط العام		4.33	0.806	مرتفع جداً	

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمجموعة العبارات المتعلقة بالإفصاح الكامل مستوى عالياً جداً من الموافقة بين أفراد العينة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (4.33) بانحراف معياري قدره (0.806)، مما يشير إلى تجانس آراء المبحوثين ووجود إدراك واضح بأهمية الإفصاح في تطبيق معيار المراجعة. وقد جاءت الفقرة الرابعة "يتم الإفصاح عن أي تأجيل أو تعثر في سداد أقساط المراجعة" في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (4.40)، ما يعكس وعي المؤسسات المالية بضرورة الشفافية في الإفصاح عن التحديات التي قد تواجه العملاء في تنفيذ العقود. أما الفقرة الخامسة "يتوافق الإفصاح المحاسبي مع متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)" فقد حصلت على أدنى متوسط (4.25)، رغم تصنيفها ضمن المستوى "المرتفع جداً"، ما قد يدل على وجود تفاوت طفيف في التطبيق العملي للمعيار رغم الالتزام العام به. وعليه، يرى الباحث أن الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية محل الدراسة يُمارس بمستوى عالٍ من الالتزام، ما يعزز من موثوقية التقارير المالية ويُسهم في تحقيق مبدأ الشفافية وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات تسجيل المربحات، ويشتمل على 5 عبارات:

جدول (6) الإحصاء الوصفي لعبارات "تسجيل المربحات" (ن=201).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الموافقة
1	يتم تسجيل عمليات المربحة وفقاً للأسس المحاسبية الإسلامية.	4.08	0.87	4	مرتفع
2	يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن المربحة عند تحقق التملك الحقيقي.	4.35	0.77	1	مرتفع جداً
3	يتم إثبات قيمة السلعة أولاً في الحسابات قبل بيعها للعميل.	4.33	0.79	2	مرتفع جداً
4	المعالجة المحاسبية تتضمن فصل التكاليف عن الأرباح بدقة.	4.29	0.81	3	مرتفع جداً
5	يتم استخدام النظام المحاسبي بطريقة تساعد على تسجيل عمليات المربحة بشكل شفاف.	4.00	0.90	5	مرتفع
المتوسط العام		4.21	0.83	مرتفع جداً	

تشير نتائج التحليل الإحصائي لعبارات محور تسجيل المربحات إلى وجود مستوى مرتفع جداً من الموافقة من قبل أفراد العينة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.21) بانحراف معياري قدره (0.83)، مما يعكس اتفاقاً عاماً بين المبحوثين على الالتزام بأسس التسجيل المحاسبي لعمليات المربحة وفقاً للمعايير الإسلامية.

وقد جاءت الفقرة الثانية "يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن المربحة عند تحقق التملك الحقيقي" في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (4.35)، وهو ما يشير إلى وعي محاسبي واضح لدى المؤسسات بأهمية الترتيب الزمني الصحيح والإثبات المالي في المعالجة المحاسبية للمربحة.

أما الفقرة الخامسة، فقد حصلت على متوسط أقل نسبياً (4.00)، رغم بقاءها تقييماً ضمن مستوى "مرتفع"، مما قد يعكس تفاوتاً في مستوى الالتزام أو اختلافاً في آليات التطبيق من مؤسسة لأخرى.

وبناءً عليه، يرى الباحث أن عملية تسجيل المربحات تتم وفق أطر محاسبية تتسم بقدر كبير من الالتزام والدقة، إلا أن هناك حاجة لمزيد من التوحيد والرقابة فيما يتعلق باستخدام الأنظمة المحاسبية وتحقيق الإفصاح الكامل في هذا الجانب.

ثالثاً: الإحصاء الوصفي لعبارات الالتزام بشرط تملك السلعة، ويشتمل على 5 عبارات:

جدول (7) الإحصاء الوصفي لعبارات "الالتزام بشرط تملك السلعة" (ن=201).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الموافقة
1	يلتزم المصرف فعلياً بتملك السلعة قبل بيعها للعميل.	4.22	0.80	2	مرتفع جداً
2	يتم استلام السلعة واستكمال إجراءات التملك قبل إبرام عقد المراجعة.	4.17	0.86	4	مرتفع
3	يتم تحميل المصرف مخاطر السلعة خلال فترة تملكه لها.	4.30	0.76	1	مرتفع جداً
4	يوجد توثيق رسمي يفيد بانتقال ملكية السلعة للمصرف قبل إعادة بيعها.	4.10	0.88	5	مرتفع
5	تتم مراجعة التزام المصرف بتملك السلعة من قبل الإدارة الشرعية.	4.20	0.82	3	مرتفع جداً
المتوسط العام		4.20	0.824	مرتفع جداً	

تشير نتائج التحليل الإحصائي لعبارات محور الالتزام بشرط تملك السلعة إلى مستوى مرتفع جداً من الموافقة من قبل عينة البحث، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.20) مع انحراف معياري (0.824)، مما يدل على اتفاق واضح حول أهمية الالتزام بهذا الشرط الأساسي في عقود المراجعة. جاءت الفقرة الثالثة "يتم تحميل المصرف مخاطر السلعة خلال فترة تملكه لها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.30) وانحراف معياري منخفض (0.76)، مما يعكس وعياً عميقاً بدور المصرف في تحمل المخاطر الفعلية للسلعة كدليل على صحة التملك الشرعي. أما الفقرة الرابعة "يوجد توثيق رسمي يفيد بانتقال ملكية السلعة للمصرف قبل إعادة بيعها"، جاءت في المرتبة الأخيرة فقد حصلت على متوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري أعلى (0.88)، مما قد يشير إلى اختلاف في تطبيق الإجراءات الرسمية بين المؤسسات. بناءً على ذلك، يخلص الباحث إلى أن الالتزام بشرط تملك السلعة يحظى باهتمام ومراعاة كبيرة من قبل المصارف، مع ضرورة تعزيز التوثيق الرسمي وتوحيد الإجراءات لضمان سلامة العقود وشفافيتها، ودعم الدور الرقابي للإدارة الشرعية لضمان الالتزام التام بهذا الشرط.

رابعاً: الإحصاء الوصفي لعبارات معوقات التطبيق، ويشتمل على 5 عبارات:

جدول (8) الإحصاء الوصفي لعبارات "معوقات التطبيق" (ن=201).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الموافقة
1	هناك نقص في الكوادر المؤهلة لتطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي.	4.16	0.82	2	مرتفع
2	ضعف التنسيق بين الإدارة المالية والإدارة الشرعية يعيق التطبيق السليم.	4.10	0.86	3	مرتفع
3	النظام المحاسبي الحالي لا يدعم متطلبات معيار المراجعة.	4.20	0.79	1	مرتفع جداً
4	توجد صعوبات في التحقق من تملك المصرف الفعلي للسلعة.	4.08	0.88	4	مرتفع
5	عدم وجود رقابة كافية على الإفصاح المحاسبي لعمليات المراجعة.	4.00	0.91	5	مرتفع
المتوسط العام		4.11	0.85	مرتفع	

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمحور معوقات تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) على عمليات المراجعة إلى وجود مستوى مرتفع من الموافقة على وجود تحديات وعقبات تواجه المؤسسات في التطبيق، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.11) مع انحراف معياري (0.85).

تصدرت الفقرة الثالثة المرتبة الأولى بمتوسط (4.20) وانحراف معياري منخفض نسبياً (0.79)، والتي تنص على أن "النظام المحاسبي الحالي لا يدعم متطلبات معيار المراجعة"، مما يشير إلى أن النظم المحاسبية المعمول بها تحتاج إلى تطوير أو تعديل لتناسب مع متطلبات المعيار الشرعي والفني. وفي المرتبة الخامسة جاءت "عدم وجود رقابة كافية على الإفصاح المحاسبي لعمليات المراجعة" بمتوسط (4.00) وهو مؤشر على الحاجة لتعزيز آليات الرقابة الداخلية لضمان دقة وشفافية الإفصاح المالي.

بناءً على هذه النتائج، يرى الباحث أن هناك حاجة ملحة لتطوير البنية التحتية المحاسبية، وزيادة الكفاءات المتخصصة، وتحسين آليات التنسيق والرقابة لضمان تطبيق ناجح وفعال لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) في عمليات المراجعة.

ومن خلال مشكلة البحث وأهداف البحث لمحاوّر "مدى تطبيق معيار المراجعة في المصرف التجاري الوطني وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية رقم (2)"، قام الباحث باستخدام تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط، لاختبار فروض البحث، كما يلي:

الفرض الرئيس الأول H1:

يوجد التزام بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة في المصرف التجاري الوطني الليبي.

ويتم تقسيم الفرض الأول إلى عدد من الفروض الفرعية تتمثل فيما يلي:

- الفرض الفرعي الأول H1a: يوجد التزام بالإفصاح الكامل عن تفاصيل عقود المربحة وفقاً للمعيار في المصرف قيد الدراسة.
- الفرض الفرعي الثاني H1b: يوجد التزام من قبل المصرف بالأسس المحاسبية الصحيحة في تسجيل المربحات.
- الفرض الفرعي الثالث H1c: يوجد التزام بامتلاك السلعة وحيازتها وتحمل مخاطرها قبل بيعها للعميل في المصرف قيد الدراسة.
- الفرض الفرعي الرابع H1d: توجد معوقات تحول دون تطبيق معيار المربحة في المصرف قيد الدراسة.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation)، ثم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (0.05) ليدل على وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (0.05)، دل ذلك على عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً.
 - استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression)، لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ثم حساب معنوية الاختبار (ف) على أساس مستوى معنوية أقل من (0.05) ليدل على وجود تأثير، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (0.05) دل ذلك على عدم وجود تأثير.
- أولاً: معامل الارتباط بين الإفصاح الكامل وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

جدول (9) العلاقة بين الإفصاح الكامل وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	درجة العلاقة	النتيجة (الدالة)
تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)	الإفصاح الكامل	0.773	0.01**	قوية	دالة

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

أظهرت نتائج الجدول رقم (9) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الكامل وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.773) عند مستوى معنوية (0.01)، مما يشير إلى أن تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي يعزز بشكل مباشر من تطبيق المعيار داخل المصارف، ويعكس أهمية الشفافية في التقارير المالية لتحقيق الالتزام بالمعايير الإسلامية.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير الإفصاح الكامل على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة.

جدول (10) نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير الإفصاح الكامل على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة.

معامل التحديد R^2	درجة العلاقة	قيمة "ف" F. test		درجة العلاقة	قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار المعياري β_i	المتغير المستقل	المتغير التابع
		القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية			
36%	قوية	212.8	0.01**	قوية	16.06	0.01**	0.471	الإفصاح الكامل	تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

تشير نتائج جدول رقم (10) إلى وجود تأثير معنوي قوي للإفصاح الكامل على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة، حيث بلغ معامل الانحدار المعياري (0.471)، وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01). كما بلغت قيمة اختبار (t) ما مقداره (16.06)، وهي قيمة مرتفعة تعزز من دلالة هذا التأثير. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت قيمة اختبار (F) البالغة (212.8) دلالة إحصائية قوية على جودة النموذج. أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.36)، ما يعني أن الإفصاح الكامل يفسر نحو 36% من التغير في مستوى تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)، وهو ما يعكس دور الإفصاح المحاسبي كأحد العوامل الجوهرية في تحسين تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية.

ومن ثم قبول الفرض الفرعي الأول (H_{1a}) القائل بأنه يوجد التزام بالإفصاح الكامل عن تفاصيل عقود المربحة وفقاً للمعيار في المصرف التجاري الوطني الليبي عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.

الفرض الفرعي الثاني H_{1b} :

"يوجد التزام من قبل المصرف بالأسس المحاسبية الصحيحة في تسجيل المربحات".

أولاً: معامل الارتباط بين تسجيل المربحات وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

جدول (11) العلاقة بين تسجيل المرباحات وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	درجة العلاقة	النتيجة (الدالة)
تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)	تسجيل المرباحات	0.642	0.01**	متوسطة	دالة

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

تشير نتائج جدول رقم (11) إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين تسجيل المرباحات وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)، حيث بلغ معامل الارتباط (0.642) وهو دال عند مستوى معنوية أقل من (0.01). وتُعد هذه العلاقة متوسطة القوة، مما يدل على أن تحسين عمليات تسجيل المرباحات يسهم بشكل ملموس في رفع كفاءة الالتزام بالمعيار المحاسبي الإسلامي الخاص بالمربحة، وإن كانت بدرجة أقل من تأثير الإفصاح الكامل.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression لقياس تسجيل المرباحات على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة.

جدول (12) نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير تسجيل المرباحات على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار المعياري β_i	قيمة "ت" t. test		درجة العلاقة	قيمة "ف" F. test		درجة العلاقة	معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية		
تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)	تسجيل المرباحات	0.505	13.03	0.01**	قوية	180.2	0.01**	قوية	31%

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في جدول رقم (12) إلى وجود تأثير معنوي قوي لتسجيل المرباحات على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمربحة، حيث بلغ معامل الانحدار المعياري (0.505) وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (0.01). كما بلغت قيمة $t = 13.03$ وقيمة $F = 180.2$ ، وكلتاهما دالتان إحصائياً، مما يعزز موثوقية النموذج. وتشير قيمة معامل التحديد $R^2 = 31\%$ إلى أن تسجيل المرباحات يفسر ما نسبته 31% من التغير في تطبيق المعيار، وهو ما يُعد تأثيراً متوسطاً يميل إلى القوة، مما يبرز أهمية هذا البُعد المحاسبي في تعزيز التزام المصارف بالمعايير الإسلامية.

ومن ثم قبول الفرض الفرعي الثاني (H_{1b}) القائل بأنه يوجد التزام من قبل المصرف بالأسس المحاسبية الصحيحة في تسجيل المرباحات عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.

الفرض الفرعي الثالث H_{1c} :

"يوجد التزام بامتلاك السلعة وحيازتها وتحمل مخاطرها قبل بيعها للعميل في المصرف قيد الدراسة".
 أولاً: معامل الارتباط بين الالتزام بامتلاك السلعة وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

جدول (13) العلاقة بين الالتزام بامتلاك السلعة وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	درجة العلاقة	النتيجة (الدالة)
تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)	الالتزام بامتلاك السلعة	0.61	0.01**	متوسطة	دالة

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

تشير نتائج جدول رقم (13) إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة القوة ودالة إحصائياً بين الالتزام بامتلاك السلعة وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.61$)، وهو دال عند مستوى معنوية أقل من (0.01). وهذا يدل على أن زيادة التزام المصارف بشرط تملك السلعة قبل بيعها للعملاء يسهم بشكل ملحوظ في تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي المعني، مما يعكس أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية في تعزيز الامتثال المحاسبي.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط **Simple Linear regression** لقياس تأثير الالتزام بامتلاك السلعة على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة.

جدول (14) نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير الالتزام بامتلاك السلعة على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار المعياري β_i	قيمة "ت" t. test		درجة العلاقة	قيمة "ف" F. test		درجة العلاقة	معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية		
تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)	الالتزام بامتلاك السلعة	0.410	9.372	0.01**	قوية	76.88	0.01**	قوية	20%

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

تشير نتائج جدول رقم (14) إلى أن الالتزام بامتلاك السلعة يؤثر بشكل معنوي وإيجابي على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة. حيث بلغ معامل الانحدار المعياري (0.410)، وقيمة $t = 9.372$ وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01)، مما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين. كما بلغت قيمة $F = 76.88$ ، وهي كذلك دالة إحصائياً، مما يعزز من موثوقية النموذج. وتشير قيمة معامل التحديد $R^2 = 20\%$ إلى أن الالتزام بامتلاك السلعة يفسر ما نسبته 20% من التباين في تطبيق المعيار، مما يعني أن هناك عوامل أخرى أيضاً تؤثر في التطبيق لكنها بدرجة أقل.

ومن ثم قبول الفرض الفرعي الثالث (H_{1c}) القائل بأنه يوجد التزام بامتلاك السلعة وحيازتها وتحمل مخاطرها قبل بيعها للعميل في المصرف قيد الدراسة عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.

الفرض الفرعي الرابع H_{1d} :

"توجد معوقات تحول دون تطبيق معيار المراجعة في المصرف قيد الدراسة".

أولاً: معامل الارتباط بين معوقات التطبيق وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

جدول (15) العلاقة بين معوقات التطبيق وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	درجة العلاقة	النتيجة (الدالة)
تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)	معوقات التطبيق	0.58	0.01**	متوسطة	دالة

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

تشير نتائج جدول رقم (15) إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة وذات دلالة إحصائية بين معوقات التطبيق وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة، حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0.58$ عند مستوى معنوية أقل من (0.01). وهذا يدل على أن زيادة المعوقات تؤثر سلباً على فاعلية تطبيق المعيار، مما يعكس الحاجة إلى معالجة هذه المعوقات لضمان تطبيق أفضل وأكثر دقة لمعيار المحاسبة الإسلامي.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير معوقات التطبيق على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة.

جدول (16) نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير معوقات التطبيق على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمراجعة.

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار المعياري β_i	قيمة "ت" t. test		درجة العلاقة	قيمة "ف" F. test		درجة العلاقة	معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى المعنوية		القيمة	مستوى المعنوية		
تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2)	معوقات التطبيق	0.347	9.372	0.01**	قوية	66.05	0.01**	قوية	14%

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في جدول رقم (16) إلى وجود تأثير دال إحصائياً لمعوقات التطبيق على تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة، حيث بلغ معامل الانحدار المعياري (0.347) وكانت قيمة $t = 9.372$ دالة عند مستوى أقل من (0.01)، مما يعكس وجود علاقة قوية ومؤثرة. كما بلغت قيمة $F = 66.05$ وهي دالة أيضاً، وبلغ معامل التحديد $R^2 = 14\%$ ، مما يشير إلى أن معوقات التطبيق تفسر 14% من التباين في مستوى تطبيق المعيار، وهو ما يعزز أهمية معالجة هذه المعوقات لتحسين الامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الإسلامي.

ومن ثم قبول الفرض الفرعي الرابع (H_{1d}) القائل بأنه توجد معوقات تحول دون تطبيق معيار المرابحة في المصرف قيد الدراسة عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.

- نتائج اختبار الفروض:

كما سبق ووضحت نتائج تحليل الدراسة التي تم جمعها احصائياً يمكن تحديد نتائج اختبار الفروض كما في الجدول التالي:

جدول (17) ملخص نتائج اختبار الفروض.

م	الفروض	نتائج اختبار الفروض
H_1	يوجد التزام بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة في المصرف التجاري الوطني الليبي عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.	قبول الفرض
الفروض الفرعية التالية:		
H_{1a}	يوجد التزام بالإفصاح الكامل عن تفاصيل عقود المرابحة وفقاً للمعيار في المصرف قيد الدراسة عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.	قبول الفرض
H_{1b}	يوجد التزام من قبل المصرف بالأسس المحاسبية الصحيحة في تسجيل المربحات عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.	قبول الفرض
H_{1c}	يوجد التزام بامتلاك السلعة وحيازتها وتحمل مخاطرها قبل بيعها للعميل في المصرف قيد الدراسة عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.	قبول الفرض
H_{1d}	توجد معوقات تحول دون تطبيق معيار المرابحة في المصرف قيد الدراسة عند مستوى معنوية 1% وبمستوى ثقة 99%.	قبول الفرض

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً قوياً وإيجابياً بين الإفصاح الكامل وتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2) الخاص بالمرابحة، حيث أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الالتزام بالإفصاح عن شروط وعناصر عقد المرابحة في التقارير المالية. كما تبين أن تسجيل عمليات المرابحة يتم وفقاً للأسس المحاسبية الإسلامية بشكل متقن إلى حد كبير، مع وجود التزام فعلي بملكية السلعة قبل إعادة بيعها للعميل، مما يحقق متطلبات المعيار بدقة.

رغم هذه النتائج الإيجابية، كشفت الدراسة عن وجود معوقات تطبيقية تؤثر على جودة تطبيق المعيار، منها نقص الكوادر المؤهلة، ضعف التنسيق بين الإدارات المالية والإدارة الشرعية، وعدم كفاية الأنظمة المحاسبية الداعمة. هذه العوامل أدت إلى بعض التحديات في توثيق ملكية السلعة ومتابعة الالتزام بمعايير الإفصاح. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج التدريب المتخصصة لتطوير مهارات العاملين في مجال المحاسبة الشرعية والمالية، مع التركيز على فهم متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (2). كما يُنصح بتطوير نظم معلومات محاسبية حديثة تدعم تسجيل عمليات المرابحة وفقاً للمعايير الشرعية وتوفير شفافية كاملة في التقارير المالية.

بالإضافة إلى ذلك، تقترح الدراسة تحسين آليات التنسيق بين الإدارات ذات العلاقة لضمان التحقق المستمر من ملكية السلعة والالتزام التام ببنود العقود، مما يعزز من تطبيق المعيار بفعالية ويقلل من الأخطاء والاختلالات.

تطبيق هذه التوصيات يساهم في رفع جودة التقارير المالية للمصارف الإسلامية، ويعزز من ثقة المستثمرين والعملاء، ويدعم النمو المستدام للقطاع المصرفي الإسلامي وفقاً للضوابط الشرعية والمعايير المحاسبية الدولية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أعمار، سميرة عمار عمران. (2017). مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم "2" في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية. *مجلة الأستاذ*، نقابة أعضاء هيئة التدريس، جامعة طرابلس، العدد 12.
- تواتي، أسامة مفتاح. (2016). مدى التزام المصارف الليبية بالمعيار المصرفي رقم (1) المنظم لعمليات المرابحة للأمر بالشراء الداخلية ومدى توافقه مع معيار المحاسبة المالية رقم (2): دراسة تطبيقية على المصارف الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد 7.
- عبدالوهاب، هشام والعزكي، زيد أحمد محمد. (2024). تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية وأثرها على أداء المصارف الإسلامية القطرية: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي. *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث*، أكاديمية التطوير العلمي، العدد 17.

- عبود. خالد صالح. (2021). مدى التزام المصرف الإسلامي الليبي بمعيار بيع المrabحة للأمر بالشراء رقم 1 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، *المجلة الليبية للدراسات*، العدد 21.
- علي، الصادق محمد آدم. (2017). تطبيق معيار المrabحة والمrabحة للأمر بالشراء في المصارف: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية. *مجلة دراسات وأبحاث*، جامعة الجلفة، السودان، العدد 27.
- الياقوت، عبدالرحمن فيصل عبدالرحمن. (2019). مدى تطبيق المrabحة والمrabحة للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية الكويتية ومعوقات تطبيقها. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Al-Sulaiti, J., Ousama, A. A., & Hamammi, H. (2018). The compliance of disclosure with AAOIFI financial accounting standards: A comparison between Bahrain and Qatar Islamic banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 9(4), 549-566.
- Mohammed, N. F., Mohd Fahmi, F., & Ahmad, A. E. (2019). The need for Islamic accounting standards: the Malaysian Islamic financial institutions experience. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 10(1), 115-133.
- Mokal, M. N., Ahmad, Z., Zulfaka, A., & Rifas, A. H. (2024). Murabaha & Tawarruq: An Examination of Issues and Challenges from an Accounting Perspective. *Journal of Islamic Finance*, 13(1), 42-56.
- Siddiqui, O., Khaleequzzaman, M., & Afzal, M. S. (2022). Accounting for murabahah—reviewing the need for exclusive accounting standards. *NICE Research Journal*, 38-63.